



a toxics-free future

نشرة إخبارية

كانون الثاني/يناير – تموز/يوليو 2018

الأعزاء الأعضاء في الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة IPEN

تمثل المنتجات الإلكترونية التي نستخدمها كل يوم نقطة مثيرة يلتقي فيها الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية وانتهاكات حقوق الإنسان وتتوافق أكثر من مائة دولة على أن المواد الكيميائية الخطرة خلال دورة حياة المنتجات الإلكترونية هي بالفعل قضية تثير القلق على المستوى العالمي. علاوة على ذلك، تمثل المرأة في العديد من البلدان العالمية العظمى من القوى العاملة في إنتاج الإلكترونيات، وهذا بمثابة دراسة حالة للعلاقة بين المرأة والسلامة الكيميائية.

يتطلب إنتاج الإلكترونيات استخداماً مكثفاً للمواد الكيميائية، حيث ينطوي على استخدام أكثر من ألف مادة كيميائية وغيرها من المواد – والعديد منها مواد خطيرة. يسبب ذلك أضراراً بالنسبة إلى العاملين والمجتمعات، ويعرض المستهلكين إلى مواد كيميائية سامة أثناء الاستخدام، وبؤدي إلى ابتعاث مواد كيميائية سامة عندما تصبح تلك المنتجات عبارة عن نفايات إلكترونية أو عندما تتم إعادة تدوير المواد البلاستيكية المستخدمة في الإلكترونيات ضمن منتجات جديدة. تلّج الشركات بشكل روتيني إلى حجة "سر المهنة" لتخفيف الروابط ما بين المواد الكيميائية والأضرار المرتبطة على الصحة، وكذلك لمنع العمال الذين أصيبوا بأمراض من الحصول على تعويضات. تستمر الأضرار ويتسع مداها عندما تصبح الإلكترونيات عبارة عن نفايات، أو عندما تُعطى مكوناتها السامة حياة جديدة ضمن منتجات معاد تدويرها. تعد النفايات الإلكترونية أحد أسرع مصادر النفايات نمواً ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه يتم توليد خمسين مليون طن من تلك النفايات في كل عام.

يحتوي هذا العدد من النشرة الإخبارية على مجموعة مثيرة من التقارير التي قدمها أعضاء في IPEN من أنحاء مختلفة في العالم حول جهودهم في مواجهة الأخطار الكيميائية في الإنتاج ونفايات القطع الإلكترونية الناتجة عن دورة حياة الإلكترونيات. تربط المجموعات التي تعنى بالشأن العام بين العمل في قطاع صناعة الإلكترونيات والإصابة بأمراض خطيرة، وتعمل على تسلیط الضوء على الضحايا في مصر والمكسيك وكوريا الجنوبية. وفي جمهورية التشيك، يعمل أعضاء في IPEN على كشف كيف يتم إعادة تدوير مواد كيميائية سامة ناجمة عن النفايات الإلكترونية ضمن منتجات استهلاكية جديدة. بينما تطور مجموعات في أثيوبيا والهند وقرغيزستان وتونس عمليات جمع النفايات الإلكترونية، وهي تساعد بالفعل في صناعة السياسات الحكومية وتطبيقها فيما يخص النفايات الإلكترونية، بما في ذلك الدفع نحو مسؤولية القطاع الصناعي في هذا الشأن.

كما تعد الإلكترونيات التي نستخدمها كل يوم إحدى قضايا السلامة الكيميائية الأساسية. تعرّض هذه النشرة الإخبارية مقدمة موجزة للدفع نحو إلكترونيات خالية من المواد السامة

جوزيف دي جانجي، دكتوراه
كبير المستشارين العلميين والتقنيين لدى IPEN



صورة من مكب النفايات البلدية في دوشانبي في طاجيكستان، حيث يتم خلط النفايات الإلكترونية مع نفايات خطيرة أخرى مثل البطاريات والأسبستوس والمصابيح التي تحتوي على الرصاص ومحاليل كيميائية وغير ذلك. ليس هناك إجراءات رسمية لفصل النفايات في طاجيكستان، مما يعني أن كافة أنواع النفايات يتم خلطها سويةً، وينتهي بها الأمر في مكبات النفايات البلدية. يعمل بعض جامعي النفايات المحليين وشركات إعادة التدوير الصغيرة في فصل النفايات وإجراء مزيد من إعادة التدوير. وقد حصل عدد منهم على رخص للقيام بإعادة التدوير.

حقوق الصورة: FSCI، طاجيكستان

بعض النقاط البارزة

- نظمت CASACEM، وبالتعاون مع الجمعية المكسيكية لخبراء النفايات الصلبة (SOMERS) ومعهد ITESO الأكاديمي، المؤتمر الوطني الناissant حول النفايات الصلبة في غواداداخار في المكسيك في 14-15 حزيران/يونيو. وتناول الاجتماع مواضيع مثل النفايات ومسؤولية المنتج المتعددة للنفايات الإلكترونية في أمريكا اللاتينية. لمزيد من المعلومات يمكن التواصل مع صوفيا تشافيز آرسى <schavez@casacem.org>.
- بدأت البرازيل بمناقشة قرار اتحادي للمجلس الوطني للبيئة (CONAMA) حول تطبيق منهج RoHS (تفيد المواد الخطيرة) في الإلكترونيات المصنعة في البرازيل أو التي يتم استيرادها إلى هناك. وستتم مناقشة المسودة الأولى من القرار في تموز/يوليو. وجرى اختيار جمعية حماية البيئة APROMAC، وهي منظمة غير حكومية وإحدى المنظمات المشاركة في IPEN، كممثلة عن منتدى الجمعيات غير الحكومية البرازيلية والحركة الاجتماعية للبيئة والتربية المستدامة (FBOMS) ضمن مجموعة العمل التي تتناول هذه القضية.
- في نهاية عام 2017، أطلقت جمعية Arnika حملة باسم "إعادة التدوير الخالية من المواد السامة" (www.recyklujebezjedu.cz) وتتناول التلوث خلال دورة الإنتاج. تعدد النفايات الإلكترونية مصدرًا هاماً لهذا التلوث، وهو ما تم شرحه ضمن الفيديو الخاص بالحملة: <https://www.youtube.com/watch?v=FgdBufl0Etc> (باللغة التشيكية مع ترجمة بالإنكليزية).

- قصص من الغرفة النظيفة هو فيلم وثافي من كوريا الجنوبية أنتجته منظمة SHARPS وهي إحدى المنظمات المشاركة في IPEN. خلال هذا العام، سيعرض هذا الفيلم عن طريق المنظمات المشاركة في كل من اندونيسيا (Balifokus) وهونغ كونغ (Greeners Action) وأثيوبيا (PAN-Ethiopia) وكينيا (ECI) ونيجيريا (PAVE) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (AFRIGRES) والكامeroon (CREPD) وتوغو (ASDI) ومصر (الكنانة) والعراق (جمعية معًا لحماية الإنسان والبيئة) وتونس (AEEFG) وألبانيا (مركز EDEN) وبليغاريا (Za Zemiata) وجمهورية التشيك (Arnika) وأرمينيا (CEREAL & RAPAM) وقرغيزستان (شبكة العمل للمواد السامة) وجورجيا (GEMBA) والمكسيك (AWHHE) والهند (EcoWaste Coalition) والبنغال (CEPHED) والنيل (GVEPS & Prithvi Innovations) وكوريا الجنوبية (SHARPS). لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة <https://ipen.org/campaigns/stories-clean-room>
- أجريت مقابلة مع د. شهريار حسين الأمين العام المنظمة ESDO ضمن برنامج تلفزيوني عن إدارة النفايات الإلكترونية (قناة Independent News في 3 أيار/مايو من عام 2018): <https://www.youtube.com/watch?v=EzJOn7iHzTk&feature=youtu.be>
- قامت الأمانة العامة لمعاهدة بازل حول مراقبة تحرك النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها (SBC)، والتي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الإنتاج والاستهلاك المستدامين (CSPC)، بتطبيق مشروع "دعم إنشاء بنية تحتية للجمع والاستخدام السليمين بيئياً للنفايات الإلكترونية والمعدات الإلكترونية في آماتي" (2017-2018). إن الهدف العام للمشروع هو الحد من كمية النفايات الإلكترونية التي يتم التخلص منها في مكبات النفايات وأماكن التخلص من النفايات غير القانونية وذلك من خلال إنشاء بنية تحتية من أجل جمع/تفكيك إعادة تدوير وإدارة النفايات الإلكترونية بشكل سليم بيئياً على المستوى المحلي.
- يجري مركز استدامة الطاقة والبيئة (CEES) في نيجيريا حملة لأصحاب الشأن الرئيسيين، بما في ذلك سلطات الجمارك والوكالة الوطنية لإنفاذ المعايير والأنظمة البيئية (NESREA) وهيئة مواني نيجيريا والمستوردون والقائمون على إعادة التدوير والمنظمات غير الحكومية، من أجل القضاء على استيراد النفايات الإلكترونية وتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. تستورد نيجيريا حوالي 60 ألف طن من المعدات الكهربائية والإلكترونية المستعملة والنفايات الإلكترونية بشكل سنوي.
- إن مركز استدامة الطاقة والبيئة (CEES) هو أحد أعضاء اللجنة التقنية حول معايير الحد الأدنى لأداء الطاقة في المعدات الكهربائية والإلكترونية المستعملة وقدمت لهم معلومات حول المخاطر الناجمة عن إحراق الدارات الموجودة في المعدات الإلكترونية بشكل مفتوح وتجريد هذه الدارات من مكوناتها. وتقوم CEES حالياً بوضع مقترن لتدريب مدربين لتنقيف ورفع سوية وعي مائة مستورد وتاجر في مجال المعدات الكهربائية والإلكترونية المستعملة، وسيقوم هؤلاء بدورهم بإرسال الرسالة إلى أكثر من 100 ألف مستورد وتاجر في ولاية لا غوس وحدها.

قصص من الميدان

أفريقيا الناطقة بالفرنسية

التخلص من نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية

منظمة العمل الاجتماعي للتنمية المتكاملة (ASDI)، توغو



بما أن العديد منا يستخدم الأجهزة الإلكترونية بشكل يومي، فإنه من الأهمية بمكان فهم دوره حياة تلك الأجهزة وتحمل المسؤولية المترتبة عنها، حيث إنها تستمر في إحداث تأثير بعد أن تتوقف عن استخدامها. فعندما تتوقف تلك الإلكترونيات عن العمل، عادة ما تصبح النفايات الإلكترونية الناجمة عنها مصدرًا خطيرًا للمشاكل الصحية والقضايا البيئية.

تحتوي نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية على مواد عالية السمية مثل المعادن الثقيلة (الرصاص والكadmium والزئبق) وملوثات عضوية ثابتة مثل مثبطات اللهب المبرومة، التي من شأنها أن تسبب أمراضًا وتخل بنظام الإفرازات الغددية لدى الإنسان. وبعد الأطفال والنساء الحوامل عرضة بشكل خاص لأن تلك المواد يمكن أن تسبب تشوّهات في الجهاز التناسلي أو عجزًا أو تؤدي إلى الموت وفقًا لإرشادات منظمة الصحة العالمية لجودة مياه الشرب. في توغو، قدرت الكمية الإجمالية لنفايات الإلكترونيات في عام 2014 بحوالي 50 ألف طن.

بالإضافة إلى المواد الخطرة، فإن النفايات تحتوي على معادن ثمينة مثل الذهب والنحاس والحديد. في توغو، حيث لا توجد أي لواحة قانونية تقريبًا فيما يخص نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية، يقوم جامعو الخردة بالبحث عن القطع الإلكترونية وكبيات ضئيلة من المعادن الثمينة في النفايات ضمن ظروف خطيرة ودون أي ملابس وقاية، مما يضع صحتهم أو حتى حياتهم تحت الخطر.

في عام 2012، قامت المنظمة غير الحكومية «العمل الاجتماعي للتنمية المتكاملة»، وبدعم مالي من برنامج التمويل الأصغر من مرافق البيئة العالمي، بإطلاق مشروع جمع وإعادة تدوير D3E (CR-D3E). يهدف هذا المشروع إلى تحسين البيئة وصحة السكان المتضررين جراء نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية. رفع هذا المشروع من سوية الوعي لدى أكثر من ثلاثة ملايين شخص، وجمع ما يزيد عن 364 طن من نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية. ومنع إحراق أكثر من 60 طن من المواد البلاستيكية في الهواء الطلق، وبالتالي منع إصدار الديوكسينات والفورانات التي كانت ستبعث إلى الغلاف الجوي.

وبفضل الشراكة مع المنظمة غير الحكومية البلجيكية WorldLoop، التي نعرب عن امتنانا لها، فقد قالت جهات مسؤولة عن إعادة التدوير، مثل APPAREC و UMICORE، باسترداد 26 طن من نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية التي تم جمعها، وبالتالي سمح بإصدار شهادات إعادة تدوير للمؤسسات التي تعطي نفاياتها إلى منظمة العمل الاجتماعي للتنمية المتكاملة. ومع الدعم الذي يقدمه شركاؤها الدوليون، فإن منظمة العمل الاجتماعي للتنمية المتكاملة مصممة على التقليل إلى حد بعيد من الآثار السلبية الناجمة عن انتشار المنتجات الإلكترونية في أفريقيا.

أفريقيا الناطقة بالإنكليزية

مجلس الوزراء الأثيوبي يصدر قانونًا حول إدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية والتخلص منها.
تاديس أمير، PAN-Ethiopia

في عام 2010، أطلقت PAN-Ethiopia مشروع إدارة النفايات الإلكترونية بمنحة صغيرة ودعم تقني كبير من IPEN. أجرت المبادرة أول جرد للنفايات الإلكترونية في أثيوبيا، وأدى ذلك إلى تأمين الحكومة الأثيوبية لأول تمويل من مرافق البيئة العالمي عن إدارة النفايات الإلكترونية (تبعه تمويلات أخرى من مرافق البيئة العالمي بعد المشروع الأثيوبي). ونشر [الدليل الأفريقي لمخزون النفايات الإلكترونية](#) بعدم نشره بوقت قليل، قامت وزارة البيئة والغابات والتغير المناخي بالبدء بكتابة مسودة قانون لإدارة النفايات الإلكترونية والتخلص منها. وصادق مجلس الوزراء الأثيوبي على القانون في حزيران/يونيو من عام 2018.

ينطبق القانون على المنتجين والموزعين وتجار التجزئة والمستوردين والناقلين ومراكز التجميع والجهات التي تقوم بتجديد الأجهزة أو تفككيها أو إعادة تدويرها ومستهلكي المعدات الكهربائية والإلكترونية المدرجين في القانون وأي أجهزة أخرى قد تتم إضافتها إلى القائمة بمرسوم وزاري يصدر وفقًا لهذا القانون.

يعرض القانون مسؤوليات مختلفة في سلسلة القيم. وينص على أن المستهلكين يتحملون مسؤولية ضمان تسليم الأجهزة الكهربائية والإلكترونية إلى مراكز التجميع أو إلى أشخاص مخولين بجمعها نيابة عن مراكز التجميع.

تعد المسؤولية المناطة بالمنتجين وتجار الجملة وتجار التجزئة والمستوردين أول ‘مسؤولية منتج ممتد’ تستند إلى المنتج وتهدف إلى الحد من مصادر توليد النفايات الكهربائية والإلكترونية وتعزيز إعادة استخدام وتجديد وإعادة تدوير النفايات الكهربائية والإلكترونية.

أمريكا اللاتينية والكاربي

حق المعرفة فيما يخص المواد السامة وآثارها الصحية في المكسيك
Centro de Reflexión y Acción Laboral، المكسيك



يدي تيريزا

أدت تيريزا إلى مكتب (مركز التشاور والعمل حول حقوق العمال – CEREAL) وهي تطلب المعونة والنصيحة. كانت قد أصيبت بحرق من الدرجة الثانية في يديها جراء التعرض إلى مواد سامة. ففي الشركة التي تعمل بها، يقومون بتجميع الدارات الإلكترونية الخاصة بمعدات الاتصال وتوضيبها. وكانت تيريزا مسؤولة عن تنظيف الدارات بمادة تدعى Conformal. أخبرتها الشركة بأن هذه المادة ليست “سامة جدًا”. حيث كانوا يستخدمون هذه المادة الكيميائية، بالإضافة إلى مواد أخرى، كمحول لتنظيف الدارات. ولكن الشركة لم تقدم لها أي معلومات عن عواقب استخدام تلك المواد. لم يقدم لها سوى قفازات لاتكس ترتديها أثناء العمل بالمزيج الكيميائي، الأمر الذي لا يوفر حماية شخصية مؤاتية من التعرض إلى تلك المواد السامة. لم يتم استبدال القفازات بشكل دوري، ويسبب الاهتراء بعد الاستخدام المتكرر، تسرب Conformal وغيره من المواد مما أدى إلى إصابة تيريزا بحرق من الدرجة الثانية جراء التعرض لتلك المواد.

عمل CEREAL مع تيريزا لتوثيق حالتها، وبعد عدة أشهر من المفاوضات، أثبتت بأن مشكلتها الجلدية لم تكن ناجمة عن إصابة فطرية تُعرف باسم “قزم الرياضي”， كما شخصته جمعية أطباء الضمان الاجتماعي في المكسيك التي تدعمها الشركة. استطاعت تيريزا في نهاية المطاف الحصول على المعالجة من طبيب جلدية وانقلت إلى مكان آخر ضمن عملها ريثما تتعافي يداها. وبالمحصلة، التزمت الشركة بتقديم المعدات المؤاتية لكافة العمال وأخبرتهم عن المخاطر الكامنة في المواد الكيميائية التي يتعاملون معها أثناء العمل.

تعافت يدا تيريزا لأنها حصلت على المعالجة في الوقت المناسب. تنتهي العديد من الشركات حقوق موظفيها في المعرفة فيما يخص المخاطر التي يشكلها التعرض إلى مواد سامة في بيئة العمل، مما يؤدي إلى عواقب صحية مشابهة لما حصل مع تيريزا. في حال لم تقدم الشركات معدات الحماية المناسبة لموظفيها، فقد يصابون أو يموتون جراء هذا التعرض. تقدم حالة تيريزا دليلاً على أن التوثيق من قبل طرف ثالث، مثل CEREAL، من شأنه مساعدة العمال في الدفاع عن ظروف عملهم وتحقيق ظروف أفضل لهم.

لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة www.cerealgdl.org
فيسبوك: <https://www.facebook.com/Cerealguadalajara>
هاتف: +52 33 36148095

جنوب آسيا وشرق آسيا

د. جيونغ-أوكى كونغ، ماجستير في الصحة العامة، منظمة داعمو صحة وحقوق العمال في قطاع صناعة أشباه الموصلات (SHARPS)، في كوريا الجنوبية



في تموز/يوليو من عام 2018، تظاهر عدد من الضحايا والأقارب والناشطين بالقرب من مقر شركة سامسونج العالمي مع اتمام منظمة SHARPS لليومها الألف من الاعتصامات احتجاجاً على مشاكل الأمراض المهنية في هذه الشركة.

في كوريا الجنوبية، تعاني شركة سامسونج من سمعة سيئة جراء الأمراض المهنية التي يعاني منها العاملون فيها. ومنذ عام 2007، حددت منظمة SHARPS أكثر من 300 حالة شديدة، وأغلبها قاتل، لأمراض مهنية بين العمال في مجال الإلكترونيات في كوريا الجنوبية، والكثير منها حصل في مصنع سامسونج. وتمثلت ردة فعل الشركة بالإلتار الكامل لأي مشاكل ترتبط بالإجراءات المتتبعة لديها، على الرغم من موجة متضادة من القرارات الحكومية والقضائية التي تربط بين الأعمال في المصنع والأمراض الخطيرة التي من الأرجح أنها ناجمة عن التعرض إلى مواد كيميائية سامة. وهي تتضمن سرطان الدم والليمفوما وورم الدماغ والتصلب المتعدد والعمق ومشاكل صحية خطيرة أخرى لدى العمال الشباب السابقين - الكثير منهم من الإناث.

في عام 2013، واستجابة لعرض سامسونج لبدء حوار مع منظمة SHARPS، ذهبت الأخيرة إلى طاولة المفاوضات من أجل ثلاثة قضايا رئيسية: 1) التدابير الوقائية، 2) تعويض الضحايا، 3) اعتذار صادق لكافحة العمال. استمرت سامسونج في محاولة شل الحوار رغم موافقتها على النقاط الثلاث. وأخيراً، وفي عام 2014، اتفق كلا الطرفين على تشكيل لجنة وساطة تضم قاضياً سابقاً من المجلس الأعلى للقضاء ليرأس تلك اللجنة. في عام 2015، اقترحت لجنة الوساطة تشكيل منظمة مستقلة للوقاية والتعويضات. فكان رد سامسونج هو الانسحاب من تلك العملية ووضع خطة تعويضات أحادية خاصة بها. أدى رفض الشركة للعودة إلى الحوار (الذي اقترحته سامسونج أساساً) إلى اعتصام على مدار الأربع وعشرين ساعة في اليوم وبسبعين أيام في الأسبوع، قامت بتنظيمه منظمة SHARPS أمام مقر الشركة في سيول. وبعد أكثر من ألف يوم، لم يبرح المعتضمون من مكانهم على بعد عشرين متراً عن البوابة الرئيسية. أنهت منظمة SHARPS اعتصامها في 25 تموز/يوليو من عام 2018 بعد 1,023 يوم، محققة بذلك هدفها من الاعتصام. يرجى مراجعة هذا الرابط لمزيد من المعلومات.

ستستمر منظمة SHARPS بتحقيق العدالة للأشخاص الذين تم توثيق حالاتهم في الفيلم "قصص من الغرفة النظيفة". شكرًا إلى كل من قام بعرض الفيلم وإلى كل الأشخاص الذين ينونون عرضه. لا يجب أن يمرض أو يموت أي شخص كي يصنع الهاتف أو شاشات إل سي دي أو رقائق الحاسوب الخاصة بنا.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الفيلم الوثائقي: قصص من الغرفة النظيفة

جمعية كنانة للتنمية المستدامة في مصر



جزء من المشاركة في عرض فيلم قصص من الغرفة النظيفة في مصر

في يوم السبت الواقع في 21 تموز/يوليو من عام 2018، قامت جمعية كنانة للتنمية المستدامة وبالتعاون مع جمعية شروق في المنيا في مصر بعرض الفيلم الوثائقي قصص من الغرفة النظيفة، وذلك بهدف رفع سوية الوعي حول شروط العمل الخطيرة في قطاع صناعة أشباه الموصلات. ومن بين المشاركين في عرض الفيلم كان هناك بعض العاملين في قطاع الإلكترونيات.

حضر العرض الأول للفيلم عدد من النشطاء المحليين وحصل على اهتمام كبير من المجتمع المدني والحكومة. يقدم الفيلم شهادات صريحة من واحد وعشرين عاماً سابقاً وعانياً منهم وبعض الناجين ليسلط الضوء على حقيقة أن العديد من العاملين قد أصيبوا بأمراض خطيرة أو فقروا حياتهم أثناء عملهم في إنتاج الإلكترونيات حول العالم. إن هؤلاء الضحايا محجوبون إلى حد بعيد عن المستخدمين العالميين للحواسيب والهواتف النقالة وأجهزة التلفاز وغير ذلك من المنتجات الإلكترونية.

وبعد عرض الفيلم، قام السيد مؤمن شعبان من جمعية شروق بتوضيح بأن قصص من الغرفة النظيفة كان تعاوناً بين IPEN وSHARPS، وهو يعرض المعاناة الإنسانية التي تتطوّر عليها أزمة الصحة العامة هذه. وأعقب ذلك مناقشة بين الحاضرين، وجرى الاتفاق حول نقاط محددة في النقاش فيما يخص أهمية إعداد خريطة طريق بغية الحد من مثل تلك الحوادث في هذا القطاع الصناعي وضمان صحة وسلامة العمال.

وسط وشرق أوروبا

(إعادة التدوير الخالية من السوموم) Recykluj bez jedu



كارولينا برابوفا وهي تستخدم جهاز XRF لقياس المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات. حقوق الصورة: مارتن سفروزيليك

بات الاقتصاد الدائري في السنوات الماضية مفهوماً أساسياً في تناول قضية النفايات. ولكن التشريعات الدولية الراهنة تسمح بإعادة تدوير منتجات تحتوي على مواد خطرة، بينما لا تسمح بإضافة تلك المواد الخطرة عند صناعة مواد جديدة. ولهذا السبب، فإن المواد الخطرة يمكنها أن تلوث سلسلة الإنتاج، وهي تقوم بذلك بالفعل، حيث تساهم إعادة تدوير المنتجات الإلكترونية المتقدمة في هذه المشكلة. في نهاية عام 2017، أطلقت منظمة Arnika حملة باسم Recykluj bez jedu (إعادة التدوير الخالية من السموم) بهدف إلغاء الاستثناء الذي يسمح للمواد الخطرة بالدخول إلى سلسلة الإنتاج بواسطة عمليات إعادة تدوير المنتجات القديمة التي تحتوي على تلك المواد المحظورة. تستخدم الحملة استراتيجيات متعددة مثل التفاوض مع المندوبين وصانعي القرار على المستوى الدولي، ورسم خريطة لمستوى تلوث المواد المعاد تدويرها بالمواد الخطرة، وشرح أهمية إعادة التدوير النظيفة للمستهلكين. تعمل Arnika حالياً على تقرير يشمل تلوث المنتجات من المواد المعاد تدويرها المتواجدة في أسواق عدة بلدان أوروبية. تمتلك الحملة موقعاً إلكترونياً خاصاً بها - www.recyklujbezjedu.cz. يمكن الاطلاع على مقابلة مع كارولينا برابوفا، وهي إحدى المشاركات في الحملة، (باللغة الإنجليزية) أو الاستماع إليها هنا:

<http://www.radio.cz/en/section/panorama/the-downside-of-plastics-recycling-toxins-in-childrens-toys>

أوروبا الشرقية والقوقاز وبلدان وسط آسيا

تحسين الإطار التشريعي وتعزيزه من أجل إدارة فعالة للنفايات الكهربائية والإلكترونية في جمهورية قيرغيزستان
الخبرات البيئية المستقلة، قيرغيزستان

تزايد كمية النفايات الإلكترونية التي تجد طريقها إلى مجاري النفايات بشكل سريع في قيرغيزستان، حيث لا يوجد نظام لإدارة النفايات الإلكترونية في هذا البلد. وتعد هذه قضية بالغة الأهمية في قيرغيزستان لأن هناك أدلة متنامية تثبت الآثار السلبية للنفايات الإلكترونية على البيئة وصحة الإنسان.

وفي ما يخص عمليات التخلص وإعادة التدوير المعقّدة، فإن النفايات الإلكترونية تعد أكثرها تعقيداً. ومع ذلك، وكما تشير الخبرة الدولية، فإن هناك سبلاً لتناول قضية التخلص من هذه النوع من النفايات في حال كان هناك التزام حقيقي من الحكومات، بما في ذلك الدعم التشريعي والموافق العامة الفعالة حيال هذه القضية.

قام الاتحاد الأوروبي بتمويل مشروع "تحسين الإطار التشريعي وتعزيزه من أجل إدارة فعالة للنفايات الكهربائية والإلكترونية في جمهورية قيرغيزستان"، وهو جزء من المساعدة التقنية للأمانة العامة لاتفاقية بازل، وتقوم جميعة الخبراء البيئية المستقلة بتطبيقه. تهدف أنشطة المشروع إلى وضع مقترنات ووصيات لحكومة جمهورية قيرغيزستان، على المستوى التشريعي، بغية الوصول إلى مقاربة شاملة ونظام إدارة سليم للنفايات الناجمة عن المعدات الكهربائية والإلكترونية. قامت مجموعة عمل من الخبراء بإجراء دراسة تستند إلى مراجعة الخبرات الدولية في هذا المجال ودراسات تحليلية متعددة والتطورات المتوفرة ضمن إطار التشريعات الوطنية وتحليلات الخبراء وذلك بهدف تحديد فرص تبني أفضل الممارسات الدولية في هذا البلد.

جرى تقسيم الدراسة إلى أربع مراحل: تمت مراجعة الخبرات الدولية في مجال إدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية بالاستناد إلى دراسة التشريعات في البلدان المتقدمة؛ وتقى خبرات الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي في هذا المجال؛ ومراجعة التشريعات الوطنية وتحديد الفجوات والاحتياجات الراهنة؛ وأخيراً، تم وضع مقترنات ووصيات لصانعي القرار للوصول إلى نظام إدارة فعال.

جنوب آسيا

حان الوقت لإعادة الإلقاء – النسخة الثانية Han the Time for Recycling – Second Edition Toxics Link, الهند

تعد الهند إحدى الدول القليلة في العالم التي اعتمدت قواعد للنفايات الإلكترونية، بما في ذلك مسؤولية المنتج الممتدة. وفي هذا السياق، أجرت Toxics Link دراسة لتقييم التزام المنتجين بهذه القواعد.

وتحت دراسة "حان الوقت لإعادة الإلقاء – النسخة الثانية" التي تم إصدارها في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2015، بأن العديد من العلامات التجارية الإلكترونية والكهربائية تستمر في التهرب من التهرب من المسؤوليات بموجب قواعد النفايات الإلكترونية. قام التقرير بتقييم واحد وخمسين جهة منتجة لـ الإلكترونيات فيما يخص إجراءاتها في الامتثال للقواعد ووجد بأن هناك سبعة عشر جهة منتجة يقع تصنيفها في أسفل نظام التقييم، أي الفئة الحمراء، بما في ذلك سبع علامات تجارية فشلت في الحصول على أي نقطة. ولم تبذل سوى ثلاثة علامات تجارية من أصل واحد وخمسين علامة تجارية تم تقييمها في الدراسة جهوداً وافية لتحمل مسؤولياتها بموجب القواعد.

وللقيام بهذه الدراسة، تم اختيار واحد وخمسين علامة تجارية وطنية ومتعددة الجنسيات من أجل تقييمها وفقاً لعدد من المعايير، بما في ذلك آلية الاسترجاع، والامتثال لمنع استخدام المواد الخطرة، وكفاءة نقاط التجميع، وكفاية المعلومات الخاصة بالنفايات الإلكترونية مع إمكانية الوصول إليها. تم الحصول على المعلومات من الواقع الإلكتروني والتكتيكيات وهواتف المساعدة ومرافق التجميع الخاصة بذلك العلامات التجارية.

كشفت الدراسة بأن آلية الاسترجاع، وعلى الرغم من أنها مفروضة بموجب القواعد، إلا أن اثنين عشر جهة منتجة لم تطبقها. وليس هناك أي مؤشرات من سبع عشرة علامة تجارية فيما إذا كانت منتجاتها تمتثل إلى معايير منع استخدام المواد الخطرة التي تعد شرطاً إلزامياً بموجب القواعد.

تولد الهند حوالي 1.7 مليون طن من النفايات الإلكترونية في كل عام (المصدر: مرصد النفايات الإلكترونية العالمي، جامعة الأمم المتحدة، 2014). وبغياب شركات تضع نظام استرجاع فعال، فإن كميات كبيرة من النفايات الإلكترونية تدخل إلى القطاع غير الرسمي، حيث تتم إعادة تدويرها دون خضوعها لأي معايير بيئية أو صحية. يعد هذه الوضع حاسماً وهو مستمر بالتدوهر مع ازدياد الأحجام التي يتم توليدها والتخلص منها سنوياً.

توصي الدراسة بشدة بالاحتفاظ بسجل وطني لمنتجى البضائع الكهربائية والالكترونية مما من شأنه التقليل من أعداد الجهات المنتجة غير الممثلة بالقواعد. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب انتشار البضائع الكهربائية والالكترونية على نطاق واسع في الهند، فينبغي وجود مراكز تجميع حكومية يرافقها حملات توعية يقودها المنتجون. كما تقترح الدراسة وضع أهداف إلزامية لجمع النفايات الالكترونية تفرضها الحكومة على المنتجين، وكذلك تقديم حوافز لأولئك الذين يقومون بأداء جيد.

<https://www.thehindu.com/news/national/other-states/producers-shirking-ewaste-rules-says-study/article7889700.ece>

شكراً لكم

تقدم IPEN بالشكر إلى الجمعية السويدية لحفظ الطبيعة لما قدموه من دعم في هذه النشرة الإخبارية. بالإضافة إلى ذلك، تود IPEN أن تشكر المراكز الإقليمية والمنظمات المساهمة على ما قدموه من مشاركات.

بدأ بيد، نعمل من أجل مستقبل خالٍ من السموم للجميع.

جهات الاتصال

في حال كانت لديكم أي استفسارات حول هذه النشرة الإخبارية، يرجى ارسال رسالة إلكترونية إلى مسؤول شبكة IPEN: tiffanytool@ipen.org